الأنباء
الجمعة 8 مارس 2013

«14 آذار» تجول على السفراء الخليجيين رافضة «تصرف الخارجية غير المسؤول»

ردود فعل غاضبة على زج الوزير منصور لبنان بالأزمة السورية وميقاتي يعتبره اجتهاداً شخصياً والحريري يصفه بـ «القبيح»

رئيس مجلس النواب نبيه بري مستقبلا النائب وليد جنبلاط في عين التين امس (محمود الطويل)

لم يكد حبر رسالة مجلس التعاون الى لبنان يجف حتى خرج وزير الخارجية عدنان منصور على مواقف رئيس الجمهورية والحكومة ليبدو كمن يقرأ بيانا سوريا بالشكل والمضمون، حيث فاجأ وزراء الخارجية العرب بقوله: تبقى الازمة السورية تؤلمنا جميعا، حيث نقف امامها عاجزين عن تحقيق الحل السياسي، فغرقت سورية بالدماء والدمار، ولنعد سورية الى حضن جامعتها العربية.

ورد عليه رئيس وزراء قطر ووزير خارجيتها حمد بن جاسم الذي توجه الى الوزير منصور بالقول: من اوجد بحر الدماء في سورية هو بشار، الذي لم يلتزم بالقرارات العربية ولم يتعاون معنا لحل المسألة سلميا، وهو الذي يقصف بصواريخ سكود شعبه.

لكن منصور سأل: اين المشكلة او الغرابة في اقتراح دعوة وزراء الخارجية الى اعادة سورية الى حضن الجامعة؟ معتبرا انه لا يرى خروجا على سياسة النأي بالنفس.

ولاحقا، قال منصور ان فريقا من الوزراء العرب وخلافا لميثاق الجامعة اعد مشروع قرار بتسليح المعارضة السورية، وان دعوته الى تعليق تجميد عضوية سورية تهدف الى تجنيب لبنان التداعيات السلبية، اذا قرر انصار كل من الفئتين المتخاصمتين المواجهة المسلحة.

اوساط الرئيس ميشال سليمان لم تشأ التعليق على موقف الوزير منصور، واكتفت بالتذكير بما ابلغه الرئيس ميشال سليمان الى الامين العام لمجلس التعاون الخليجي وسفرائه حول التزام لبنان بسياسة النأي بالنفس حيال سورية.

أما اوساط رئيس الحكومة نجيب ميقاتي فقد ذكرت بالبيان الصادر عنه والمؤكد على سياسة النأي بالنفس، اما موقف الوزير منصور فهو اجتهاد شخصي لا يعبر عن موقف الحكومة.

وقال ميقاتي انه الموقف نفسه الذي اتخذناه عند صدور قرار تعليق عضوية سورية في الجامعة، وان هذا القرار لايزال ساري المفعول انطلاقا من اعلان بعبدا الذي تم التوافق عليه.

وكان ميقاتي اكد للسفير البريطاني توم فلاتشر ان حكومته لا تقدم اي مساعدة لأي طرف في الازمة السورية بما في ذلك تصدير وقود الطائرات.

التغطية الضمنية الوحيدة لموقف منصور جاءته من رئيس تكتل الاصلاح والتغيير العماد ميشال عون الذي قال لقناة «الحرة» الاميركية ان حالات الفوضى التي حدثت بعد التحولات في العالم العربي وعدم الاستقرار والركود الذي حصل كلها لا تدل على ان هناك ربيعا عربيا، فالقتل والارهاب عم كل الدول العربية التي انقلبت على نفسها.

عون نفى تقديمه الدعم للنظام في سورية، لكن عندما حدث الاعتداء في سورية والنصرة هي التي تقاتل، وهي مدرجة على لوائح الارهاب، نحن لا نستطيع كبلد محاذ لسورية ان يقبل بنظام حكم يأتي الى دمشق من هذا النوع وهو قسم من التكفيريين الذي لا يعترفون بحرية المعتقد لأي انسان آخر.

لذلك، اضاف عون: نحن ضد الآتي، وليس مع الموجود حاليا، والذي نعرف ان عليه ان يجري تغييرات اصلاحية في نظامه.

وفي موقفه هذا، أكد عون صحة ما ذهب اليه رئيس الحكومة نجيب ميقاتي من ان حكومته غير متماسكة.

اما رئيس المستقبل سعد الحريري فقد انطلق من هذه الواقعة ليسأل: اين هي حكومة لبنان من الخطاب الذي القاه باسمها وزير الخارجية في اجتماع الجامعة العربية؟ هل نحن امام وزير يتحدث فعلا باسم الجمهورية اللبنانية ورئيسها وباسم الحكومة ورئيسها ام نحن امام وزير خارجية ايران؟ او في احسن تقدير امام وزير ينفذ اوامر جهة سياسية تمسك بزمام الحكومة؟

واضاف ان دعوة منصور لفك تجميد عضوية النظام السوري في الجامعة العربية هي الخلاصة الحقيقية للدور القبيح الذي تقارب من خلاله الحكومة اللبنانية الاحداث الدموية في سورية.

وقال الحريري: لقد وجد النظام السوري من ينطق باسمه على منبر الجامعة العربية، وقد تولى وزير خارجية لبنان تنفيذ هذا التكليف الاسود الذي يتنافى مع ابسط قواعد التضامن العربي ويطيح كل الادعاءات المتعلقة بسياسة النأي بالنفس.

واضاف: اللبنانيون ليسوا اجراء عند بشار الاسد او عند ايران ووكيلها السياسي والعسكري في لبنان، انها حكومة نظام بشار الاسد في لبنان.بدوره، وزير الاشغال العامة اعتبر ان تصريحات منصور الداعمة لنظام الاسد ألحقت الضرر بسمعة لبنان، وقد ضربت بسياسة النأي بالنفس عرض الحائط، وقال: يفترض بوزير الخارجية ان يعبر عن سياسة الحكومة وليس عن سياسة اخرى، وهذا الحق الضرر بسمعة الحكومة وصدقيتها وشكل تحديا لرئيس الحكومة بعد الكلام الذي قاله.

الامانة العامة لقوى 14 آذار وصفت الوزير منصور بـ «القائم بأعمال النظام السوري في لبنان»، واعتبرت ان هذا الموقف يجر لبنان الى موقع يؤذيه، ورأت ان صفة منصور بدأت تشكل خطرا على اللبنانيين ومصالحهم.

من جهته، قال رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع ان كلام الوزير منصور لا يشرفنا ابدا، وقد كان الاجدر به ان يأخذ بعين الاعتبار مشاعر الاكثرية الكبرى من اللبنانيين، محذرا من جر لبنان الى عزلة عربية خانقة وعزلة دولية قاتلة.

وسأل جعجع عن سياسة النأي بالنفس، مستغربا مشاركة فريق من الحكومة في الحرب الى جانب النظام السوري!

الوزير منصور زاد على موقفه هذا بالقول ان منح الائتلاف السوري المعارض مقعد سورية في الجامعة العربية يعد سابقة دولية خطيرة!

وقال لقناة «ام.تي.في» ان سورية دولة ولديها حكومة، ومحاولة استبدال دولة بفريق سياسي يلغي مهمة الاخضر الابراهيمي الاممية.

ورد عليه وزير الخارجية المصرية محمد كامل عمرو بأن مهمة الابراهيمي هي المساعدة على تشكيل حكومة.

النائب مروان حمادة قال: الغضب العربي وقع ان زج شباب لبنان في الحرب السورية وضرب الشعب السوري والمشاركة بمذبحة بشار الاسد لشعبه قضية لا يمكن تصورها وان ما قام به الوزير منصور هو مؤامرة على الأمن القومي واللبناني وتمرد.

واضاف: الغضب عربي واسع رسميا وشعبيا وقد قمنا امس بزيارات مع وفد من 14 آذار للسفراء السعودي والكويتي والقطري والاماراتي وغيرهم لنعبر عن رفضنا الكامل لمبادرة حزب الله ولعدوانه السافر على الشعب السوري من جهة وللطلب من الدول العربية ألا تحمل كل اللبنانيين مسؤولية تصرف غير مسؤول وغير اخلاقي وغير عربي.

على صعيد قانون الانتخابات المتعثر مازال تعثره يتفاقم وقد ردت مصادر «المستقبل» زيارة السفيرة الاميركية مورا كونيللي الى الرئيس نبيه بري وتأكيدها على اجراء الانتخابات الى تصريح لرئيس المجلس حول تأجيل الانتخابات وفي اليوم نفسه وقع رئيسا الجمهورية والحكومة مرسوم دعوة الهيئات الناخبة.واضافت المصادر تقول: الثلاثاء في الخامس من مارس خرج العماد ميشال عون من اجتماع كتلته النيابية ملوحا بشيء غير التمديد حيث قال قد يكون بديلا عن الانتخابات غير التمديد فما هذا الذي يلوح به غير التمديد؟

وفي نفس اليوم شهد وزراء ونواب الثامن من آذار هجوما على رئيس الجمهورية لانه دعا الهيئات الناخبة وفقا لقانون الستين احتراما للاستحقاق الدستوري.

ورد الوزير غازي العريضي على هذه الحملة بالقول: لا احد يستطيع ان يكسر احدا في لبنان ويجب الا ينسى احد اذا كان يمتلك حق الفيتو، فغيره في البلد يملك هذا الحق.

وذهبت صحيفة السفير الى القول ان هناك خيارات للتأجيل آخرها المر حدث امني!

النائب نهاد المشنوق قال انه لا يرى مبررا امنيا لتأجيل الانتخابات، هذا الاحتقان دفع بالحزب التقدمي الاشتراكي وتيار المستقبل والقوات اللبنانية والكتائب الى صياغة مشروع قانون مختلط نسبي واكثري ويقول النائب المشنوق ان التشاور يشمل الرئيس نبيه بري ايضا لكن بالواسطة.

لكن قوى الثامن من آذار مازالت تنشر توقعات التأجيل على خلفية المخاوف الامنية.

النائب وليد جنبلاط وبعد لقائه رئيس المجلس نبيه بري لم يبدو مرتاحا، وقد اكتفى بالقول: ساختصر البحث ببعض الكلمات المفيدة والتي سبق ان اكدها لي الرئيس بري انه لن يدخل في موضوع قانون انتخابي الا من خلال قانون توافقي، وهذا يعني ان علينا ان نجد معا قانونا فيه خليط من الاكثري والنسبي يخرجنا من التناقض بين قانون الستين وبين المقترح الارثوذكسي.

وكان الرئيس بري ابدى انزعاجه من توقيع الرئيس سليمان ورئيس الحكومة مرسوم دعوة الهيئات الناخبة، معتبرا ان ذلك لا يساعد، معتبرا ان قانون الستين ليس نافذا انطلاقا من عدم تشكيل الهيئة الوطنية للاشراف على الانتخابات، وقال هناك الآن قانون واحد في المسار التشريعي هو الاقتراح الارثوذكسي ونحن بانتظار قانون توافقي.

● بيروت ـ عمر حبنجر

انتخابياً: بري وجنبلاط لقانون توافقي وعون يلوح بشيء آخر

لا بديل عن التسوية

أمام لبنان مجموعة من المشكلات التي تنذر بمخاطر جمة إذا لم تتم معالجتها. وأبرز هذه المشكلات التي تتفاقم أخطارها يوما بعد يوم، هي موضوع السلاح غير الشرعي (بما فيه سلاح المقاومة) والموقف من الأحداث الدامية في سورية، والمطالب النقابية التي أطلقت حراكا واسعا غير مسبوق، وقانون الانتخاب الذي يهدد البلاد بالفراغ الدستوري، في حال لم تُجر الانتخابات قبل 20 يونيو المقبل، أو إذا ما كانت هذه الانتخابات غير سليمة عبر المقاطعة التي قد تواجهها.

لا سبيل للبنان للخروج من المعضلات التي تواجهه إلا بالتسويات. وفن التسوية اصطلاح أطلقه كمال جنبلاط في سبعينيات القرن الماضي، ودرجت الطبقة السياسية على استخدامه، لمواجهة الأخطار التي كانت تواجه لبنان والمنطقة. فنجحت التسويات في بعض الملفات، ودمر التطرف تسويات أخرى، أدخلت البلاد في حرب لم تنتهي تداعياتها حتى اليوم.

والتطرف، والجنوح، والتعصب، والاستبداد. تشكل خطرا حقيقيا على لبنان اليوم، ويمكن ان يدخلوه في جحيم أسود، إذا ما بقي التسابق بين الأطراف السياسية والدينية والنقابية على رفع السقوف عاليا في مطالبهم الانتخابية والمالية والسيادية، وفي المبالغة والتهور بالانغماس في المشكلة السورية.

بدون تسوية على قانون انتخاب جديد ـ تلتقي حوله القوى السياسية في منتصف الطريق ـ لا يمكن للعملية الانتخابية أن تجرى بمثالية تصون وحدة الشعب اللبناني ومؤسساته، وعلى وجه الخصوص البرلمان، الذي يعتبر المؤسسة الأم. والخلاف القائم على قانون الانتخاب، مسألة في غاية الخطورة، لأن المحددات الزمنية قد داهمت الاستحقاق، ولم يعد هناك متسع من الوقت لإطالة مدى التفاوض حول التسوية. والعناد والمكابرة في الهروب من التسوية، يشكل خطرا فعليا على مسيرة الدولة برمتها، وعلى المتطرفين من القوى السياسية والطائفية بالدرجة الأولى.

أما موضوع السلاح، خصوصا سلاح المقاومة، فلا يمكن حل معضلته إلا عن طريق تسوية، ربما وضع مداميكها الرئيس ميشال سليمان فيما جاء في إعلان بعبدا. أما الاقتراحات الأخرى لحل هذا الملف الشائك عن طريق التحديات والعنتريات التي نشاهدها يوميا على شاشات التلفزيون، تدخل لبنان في صراع لا ينتهي قبل أن يأكل الأخضر واليابس، ويدمر وحدة الدولة.

والموقف مما يجري في سورية، لابد له من تسوية أيضا، بعد أن تم خرق سياسة النأي بالنفس، وقد حشر بعض وزراء الحكومة الدولة في مواقف غير متفق عليها، كما حصل مع وزير الخارجية في اجتماع مجلس الجامعة العربية في القاهرة. والتسوية حول الموقف من الأحداث الدامية في سورية يحتاج الى شجاعة، وتحرر من الالتزامات الخارجية، أو على الأقل تنظيم الخلاف حول هذا الملف الشائك بما يحفظ لبنان، بعيدا عن التدخلات العسكرية في سورية، وبعيدا أيضا عن إطلاق تحركات ميدانية مبالغ فيها، تثير النعرات المذهبية، ولا تفيد الثورة السورية بشيء.

والمطالب النقابية هي أيضا بحاجة الى تسوية شجاعة بين هيئة التنسيق والحكومة، تعطي ما أمكن من الحقوق للموظفين، وتؤمن استمرار الاستقرار النقدي المهدد، وتحفظ للقطاع العام مصداقيته، بعد ان تخلت المدارس الخاصة عن الإضراب.

● بيروت ـ د.ناصر زيدان

أخبار وأسرار لبنانية

● **الخلاف بين ميقاتي وبري ليس صحيحا:** أكدت أوساط الرئيس ميقاتي أن كل ما يقال عن خلاف مع رئيس مجلس النواب نبيه بري ليس صحيحا، فالعلاقة معه ممتازة وإذا كانت هناك بعض الآراء المختلفة فإن ذلك من صلب العمل الديموقراطي، خصوصا ان الرئيس ميقاتي يقول إن المجلس هو سيد نفسه في أي قرار يتخذه في موضوع الانتخابات، لكن الرئيس ميقاتي يعتبر نفسه مسؤولا دستوريا عن استمرار عمل المؤسسات، وهو ملزم دستوريا بالدعوة إلى إجراء الانتخابات حسب القوانين النافذة.

● **خلفيات زيارة جنبلاط الى عين التينة:** زيارة النائب وليد جنبلاط الى الرئيس نبيه بري كان هدفها الرئيسي الوقوف على حقيقة موقف بري من القانون الأرثوذكسي ومدى استعداده للسير به حتى النهاية وللدعوة الى جلسة عامة للتصويت عليه.

جنبلاط خرج مرتاحا الى موقف بري وانتزاعه تعهدا بالتريث والاستمرار في انتظار التوافق على قانون انتخابات جديد مختلط ولكن جنبلاط خرج من اللقاء مقتنعا بأن قانون الـ 60 سقط ولم يعد من الممكن إجراء الانتخابات على أساسه.

وتقول مصادر بري ان جنبلاط لم يقدم أي جديد بخصوص قانون الانتخابات، وبدأ مهتما اكثر بالحديث عن الوضع الأمني في لبنان وتطورات الازمة السورية.

تعليقا على زيارة جنبلاط الى عين التينة، قالت محطة «المنار» (التابعة لحزب الله) ان جنبلاط لم يحمل أي طرح جديد، وأدرجت زيارته في إطار «محاولة لجبر الخواطر» بعد انتقادات وجهها جنبلاط إلى بري.

● **«المستقبل» وعدم التمديد للبرلمان:** يسخف «تيار المستقبل» نظرية العماد ميشال عون حول تولي الحكومة إدارة الدفة، في حال انتهاء ولاية المجلس من دون إجراء انتخابات، عبر إصدار مراسيم اشتراعية، فالمقربون من الرئيس سعد الحريري يعلقون بسخرية قائلين «عندما سيصبح بري رئيسا سابقا للمجلس، فهل سيقبلها على نفسه؟».

● **تفاقم الخلاف بين «المستقبل» و«الكتائب»:** ما جرى في الانتخابات البلدية الفرعية في القبيات يبدو انه فاقم الخلاف بين المستقبل والكتائب التي جيرت اصواتها الى اللائحة التي تنافس اللائحة المدعومة من النائب هادي حبيش، وهنا يقول أحد مسؤولي «تيار المستقبل» هذا العصر هو عصر قلة الوفاء للرئيس سعد الحريري الذي دعم الكتائب عبر مقعد النائب سامر سعادة وفي عاليه جاء بالنائب فادي الهبر مكان نائب رئيس تيار المستقبل النائب السابق أنطوان اندراوس.

العلامة السيد محمد الأمين يحرم القتال في سورية: يتنافى مع الحد الأدنى من النخوة والأخلاق

السيد محمد حسن الأمين

لفت العلامة السيد محمد حسن الأمين الى ان غالبية القاعدة الشيعية في سورية ليسوا مع النظام مؤكداً ان ايران وروسيا ستدفعان الثمن عند قيام النظام الجديد بعد انتصار الثورة السورية وهذا ما نحذر منه.

الأمين وفي حديث الى اخبارية المستقبل حرم القتال في سورية موضحا انه يتنافى مع الحد الادنى في النخوة والاخلاق وجدد التأكيد ان ما يحصل في سورية ثورة حقيقية وليس مؤامرة كونية معلنا ان الشيعي لا يكون شيعيا حقيقيا حين يقاتل شعبا في وجه نظام.

وطلب من حزب الله ألا يقلل من الشرف الذي ناله بالمقاومة بسبب الموقف من الثورة السورية.

الأمين حذر الشيعة من الانخراط في بلدان ليس لهم تواجد فيها، معتبرا ان الشيعي الحقيقي هو من يعمل كمواطن في وطنه ورأى انه يجب على حزب الله ان يعيد النظر في المقاومة التي حررت الارض وتكون ضمانة هذه المقاومة وجود حزب الله في الدولة، مشيرا الى ان الولاء لايران يجب ان يتوقف عند حدود الولاء للوطن.

واكد الامين ان 7 مايو يوم مشؤوم وترك جراحه في جسد بيروت وحيدا والطائفة السنية وظاهرة الشيخ احمد الاسير احد نتائجه وقال انا اريد الدولة المدنية.

وشدد الامين على ان كل حكم يحكم بسلطة مطلقة هو غير شرعي وهذا ينطبق على دولة ولاية الفقيه موضحا ان الربيع العربي يمثل الخروج من الاستبداد والفكر التكفيري وما يجري في العالم العربي يدعوني للتفاؤل.

● بيروت ـ محمد حرفوش

الحلو لـ «الأنباء»: توقيع مرسوم دعوة الهيئات الناخبة للتخلص من الاقتراح الأرثوذكسي

ميشال الحلو

رأى عضو تكتل «التغيير والإصلاح» النائب ميشال الحلو ان المرحلة القادمة من عملية البحث عن قانون انتخاب قد تنطوي على ازمة وطنية كبيرة عنوانها «تهريب قانون الستين» تحت مسمى تطبيق الدستور، معتبرا بالتالي ان توقيع مرسوم دعوة الهيئات الناخبة وبالرغم من كونه اجراء دستوريا، إلا انه ومن الناحية العملية لم يكن محسوب النتائج بحيث اتت اول ردود الفعل عليه من داخل مجلس الوزراء قبل ان تأتي من مجلس النواب، ناهيك عما شهدته بعض المناطق من غضب شعبي كان يمكن للرئيسين سليمان وميقاتي تفاديه، بمعنى آخر يعتبر النائب الحلو ان توقيت دعوة الهيئات الناخبة قد يؤدي الى انزلاق البلاد في هوة من الجدل الدستوري هي بالغنى عنه في الوقت الراهن.

ولفت النائب الحلو في تصريح لـ «الأنباء» الى ان المراهنين على تمرير قانون الستين بذريعة «ضيق الوقت» وانتهاء المهل ليسوا سوى موهومين وحالمين، وأن المجرات والكواكب اقرب إليهم من كسب هذا الرهان وملحقاته، كالاعتداء على حقوق المسيحيين وعلى المناصفة الفعلية تبعا لما نصت عليه المادة 95 من الدستور، وليس لما افضت إليه الحسابات الشخصية والحزبية لهؤلاء اصحاب الرهانات الخاسرة، مؤكدا انه لن تكون هناك انتخابات نيابية وفقا لقانون الستين وما على «الستينيين» بالتالي سوى الاعتراف بأن للمسيحيين حقوقا لن يكون بعد اليوم مسموحا لأي كان بتجاوزها او القفز فوقها بمثل ما كان معتمدا طيلة العهود المنصرمة.

وردا على سؤال حول كلام الرئيس ميقاتي الذي اكد فيه ان مشروع اللقاء الارثوذكسي لن يمر وأن لديه طرقه للتخلص منه، لفت النائب الحلو الى ان هذا الكلام فيه تعد صارخ من رئيس حكومة على صلاحيات مجلس النواب، المخول الوحيد إقرار هذا القانون ورفض ذاك، هذا من جهة، مشيرا من جهة ثانية الى ان كلام ميقاتي يوحي بأن توقيعه لمرسوم دعوة الهيئات الناخبة قد يكون احد الطرق والوسائل التي يملكها للتخلص من الاقتراح الارثوذكسي، مذكرا بالتالي ان اللجان المشتركة قالت كلمتها وحسمت الجدل والمناقشات، وما طرق الرئيس ميقاتي للتخلص من الارثوذكسي سوى كلام للاستهلاك الاعلامي ليس إلا.

ولفت النائب الحلو الى ان اغرب ما في الجدل القائم حول قانون الانتخاب هو مقاربة البعض النصوص والمواد الدستورية وفقا لاستفادتهم منها، وهو ما تجسد في تغاضيهم عن تطبيق المادة 95 القائلة بالمناصفة بين المسلمين والمسيحيين، مقابل مسارعتهم الى تطبيق المادة 42 المعنية بدعوة الهيئات الناخبة، معتبرا بالتالي ان هذا التناقض في مقاربة المواد الدستورية اكد المؤكد لجهة ان بعض المستفيدين من هدر حقوق المسيحيين يتعاملون مع الدستور كوجهة نظر وليس كقاعدة لتسيير شؤون الدولة وترتيب العلاقات بين مكوناتها على اسس المواطنية وليس تبعا للمحسوبيات والمصالح الخاصة.

● بيروت ـ زينة طبّارة